الأمم المتحدة

A/55/392 S/2000/874

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 September 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البنود ٤٧ و ٧٣ (ز) و ٨٠ و ٩٥ من جدول الأعمال
تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام
نزع السلاح العام الكامل: تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة
البيئة والتنمية المستدامة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص المذكرة المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الموجهة إليكم من وزير خارجية جمهورية بنما، السيد خوسيه ميغيل أليمان، بشأن تلوث عدة آلاف هكتارات من الأراضي في بنما بمواد ومتفجرات ونفايات سمية من مخلفات القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية.

وألتمس منكم، بالنيابة عن حكومتي، تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٤٧ و ٧٣ (ز) و ٨٠ و ٩٥ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رامون أ. موراليس كيخانو
السفير والممثل الدائم

260900 260900 00-64652 (A)
0064652

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة

أود إبلاغكم من خلال هذه المذكرة بوجود نزاع بين جمهورية بنما والولايات المتحدة الأمريكية لا بد من إطلاع الأمم المتحدة عليه بحكم طبيعته.

ونرى من الواجب إبلاغكم، سيادة الأمين العام، أن بنما بذلت، وفقا للمادة '١٤' من المعاهدتين المتعلقتين بقناة بنما المبرمتين في عام ١٩٧٧ (المشار إليها فيما بعد بـ ''المعاهدتان'')، جهودا كبرى من خلال القنوات الدبلوماسية لحمل الولايات المتحدة على الوفاء بواجبها المتمثل في تطهير المساحات الشاسعة من الأراضي البنمية التي تَبَين بوضوح تلوثها بمواد وأجهزة متفجرة ونفايات سامة، من جراء مناورات عسكرية تكتيكية قامت بها في بلدنا. وقد سبق لرئيسة جمهورية بنما، السيدة مريا مسكوسو، أن أبلغت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بهذه الحالة التي نبلغكم بها رسميا اليوم.

ونؤمن نحن البنميين إيمانا راسخا بالتعاون بدلا من الصراع أساسا لكل علاقة؛ فهذا تقليد ثقافي عميق الجذور في بلدنا. ومن هذا المنطلق تسعى بنما إلى إيجاد تسوية مرضية للنزاع الذي يشكل مصدر قلق بالنسبة لنا.

وفي هذا الصدد، يعد الاتفاق الذي توصلت إليه جمهورية بنما والولايات المتحدة لنقل ملكية القناة والمناطق المتاخمة أفضل دليل على إمكانية تسوية الخلافات القائمة بين دولة عظمى وبلد صغير بالوسائل السلمية.

معلومات أساسية: بين التجارة العالمية والتدريبات العسكرية

ابتداء من الحرب العالمية الأولى، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية، دون إذن الحكومات البنمية في معظم الحالات أو استنادا إلى بعض الامتيازات المحدودة في حالات أخرى، ٠٠٠ ٣٤ هكتار بوصفها ''مواقع عسكرية'' للدفاع عن قناة بنما. واستخدمت الولايات المتحدة قرابة ٠٠٠ ٢٢ هكتار من مجموع هذه المناطق للتدريب العسكري، من بينها ٠٠٠ ١٥ هكتار خصصتها كحقول للتدريب على الرماية، وخصصت من ذلك ما يقرب من ٠٠٠ ٧ هكتار كمناطق لدراسة أثر الارتطام فأصبحت ملوثة من جراء وجود مواد وأجهزة تفجير غير منفجرة وغيرها من المكونات التي تلحق ضررا بالغا سواء بالبيئة أو بأمن سكان بنما وصحتهم.

أما المواقع التي تتركز فيها على وجه التحديد أعلى نسبة من الملوثات وتعتبر الأقرب إلى المراكز ذات الكثافة السكانية العالية فهي امبيرادور، وبينيا، وبالبوا الغربية، تبلغ مساحتها

الإجمالية ٣ ١٧٥ هكتارا. ووفقا لما يوجد في حوزتنا من دراسات أجرتها وزارة الدفاع في الولايات المتحدة، يوجد على الأقل ١٠٥ ٠٠٠ جهاز غير منفجر في هذه المواقع الثلاثة لوحدها من مواقع الارتطام.

وليست لأعمال الولايات المتحدة المشار إليها هنا أية علاقة بالأغراض التجارية لقناة بنما والمسؤولية التي تتحملها في الدفاع عن المجرى المائي ضد أي اعتداء أو هجوم محتمل عليها. ورغم شعورنا بالعجز إزاء القرارات الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة، فما فتئنا نحن البنميين نولي الأهمية اللازمة لواجباتنا على النطاق العالمي النابع أساسا من وجود القناة. ولم نتراجع عن موقفنا، الذي عمت فائدته جميع بلدان العالم دون انقطاع، بخصوص المستقبل من خلال وضع آليات دستورية وقانونية تكفل حياد قناة بنما ومعاملة جميع المستفيدين منها على قدم المساواة.

نقل ملكية قناة بنما

لقد أدخل نقل ملكية قناة بنما وإغلاق القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة على أراضينا السكينة إلى القلوب وفجر إحساسا عميقا بالوحدة الوطنية للبلد. وتعتبر هذه المشاعر الأساس الذي تستند إليه بنما في التزامها المتواصل أمام المجتمع الدولي، وضمانة لذلك الالتزام.

والآن وقد مضت ثمانية أشهر على الحدث التاريخي الذي أسفر عن استكمال استقلالنا وأكد مركزنا كدولة بكل معنى الكلمة، نرغب نحن البنميين في تطوير جميع مواردنا كعمل من الأعمال السيادية المشروعة. ونعتزم، ونحن مقبلون على الأخذ تماما بزمام مصيرنا، أن نبقي بنما كما عرف عنها دوما، أي كبلد يسعى إلى حل الصراعات بالوسائل السلمية وإلى التمتع بالاحترام الذي يليق بالدول. وذلك هو الدافع الذي حدا بنا إلى توجيه هذه الرسالة إليكم.

ولسنوات عديدة، وقبل تحديد تاريخ لنقل ملكية القناة إلى جمهورية بنما، دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على القول إنها تتبع تأويلاتها الخاصة للمعاهدات فيما يتعلق بالتزامها بتطهير المناطق التي استخدمتها لتدريباتها العسكرية من التلوث رغم أن هذه التأويلات الانفرادية تتناقض مع المنطق، والأخلاق، والقانون، والاعتبارات الإنسانية والاعتبارات التي يمكن إقامة الدليل عليها تقنيا.

سيادة الأمين العام،

يرد في تقريركم القيِّم الذي يحمل عنوان ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''، بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة، اقتراح يدعو البلدان الأعضاء إلى اتباع مسلك يتمشى ومعايير البيئة وحقوق الإنسان. ودعوتم أيضا الدول إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يخص القيم والمعايير العالمية المنبثقة عن العديد من المؤتمرات والمفاوضات المكثفة التي تم تجسيدها في قرارات واتفاقيات تاريخية تحت رعاية الأمم المتحدة. ونعتبر أن هذا النداء الموجه إلى الدول الأعضاء، يمكن أن يسري ليس على المسائل المتعلقة بالتجارة فحسب، بل أيضا على جميع الجوانب الأخرى للعلاقات فيما بين الدول. وإن الحكمة التي ينطق بها تقريركم لتمثل المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

وأنذرتم في جزء ثان من تقريركم، في جملة أمور، من الخطر المتمثل في الزيادة المفاجئة والمحملة بالأخطار في التوتر الاجتماعي والسياسي من جراء تدهور البيئة. ومن دواعي سرورنا بشكل خاص الإدراك الواضح لمسألة أخذت طبيعتها المتعددة الجوانب فعليا في التأثير بشكل كبير ليس على الكثير من الدول الناشئة فحسب، بل أيضا على البلدان المتقدمة النمو.

ومن هذا المنطلق نتوجه إليكم، في حين يتواصل فيه النزاع بين بنما والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التطهير غير الكافي لأراضينا التي كانت تستخدمها الولايات المتحدة سابقا للتدريبات العسكرية من العتاد الحربي، والأجهزة غير المنفجرة والنفايات السامة.

طبيعة المشكلة

عند التوقيع على المعاهدتين، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، اتُفق على أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية واسعة غير مقيدة بالزمن لتطهير المناطق التي استخدمتها للتدريب على الرماية والقصف من التلوث. غير أن هذا البلد يتملص حاليا من الوفاء بالتزاماته، ويدعي عدم إمكانية إدخال أي تحسين على عمليات التطهير التي اضطلع بها فعليا، رغم أن هذه العمليات كانت سطحية للغاية و لم تشمل سوى ٥ في المائة من مساحة تبلغ ٣٢٨ ٢٠ هكتارا التي تم تحديدها كمناطق ملوثة بقطع المدفعية غير المستعملة، وقذائف هاون غير منفجرة، وقنابل يدوية وقنابل أخرى، فضلا عن ترسبات جوفية لمركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور (PCBs) ونفايات سامة وكيميائية. وهكذا أحجمت الولايات المتحدة الأمريكية عن إجراء مقارنة للدراسات وفقا لاقتراحنا، لأنها تعلم أن جمهورية بنما على حق.

إن مسؤولية الولايات المتحدة عن مسائل من ضمنها إزالة أي خطر يهدد حياة البشر أو صحتهم أو أمنهم في أي موقع من مواقع الدفاع، أو التنسيق العسكري أو أي جزء

من هذه المناطق عند انقضاء الإذن باستخدام مثل هذه المناطق من قِبَل قوات الولايات المتحدة وقبل نقل ملكية أي مرفق من هذه المرافق، منصوص عليها بوضوح في الوثائق. أما الواقع فهو أن الولايات المتحدة قد نقلت ملكية جميع مرافقها إلى بنما، مخلفة وراءها حالة من التلوث الشامل في التربة والبيئة والمياه السطحية والجوفية، وما فتئت ترفض قبول المسؤولية الكاملة القانونية منها والأخلاقية عن الإزالة الكاملة لهذه المخاطر التي تهدد أمن البنميين وصحتهم وحياتهم وبيئتهم.

وإن بلدنا قد ساند أيضا، من خلال دعمه للقرارات العديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة فضلا عن قيادتكم السديدة للأمانة العامة، نهج مسلك يتماشى مع معايير البيئة وحقوق الإنسان. وهكذا قدمنا الدعم منذ السبعينات إلى الجمعية العامة في تأكيدها مجددا على ضرورة قيام جميع الدول بسن قوانين بيئية تطبيقا للمعاهدات والاتفاقيات. ولهذا السبب، ونظرا لشعورنا بأن لدينا السلطة الأخلاقية للقيام بذلك، ترغب حكومتنا بتوجيه انتباهكم إلى عدم قيام دولة تعد، بالإضافة إلى ذلك، عضوا دائما من أعضاء مجلس الأمن، بالوفاء بمثل هذه الالتزامات.

معلومات أساسية

يتحمل جيش الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها البحرية والجوية المسؤولية عن أنواع التلويث نفسها داخل أراضيها كما في أراضي بلدان أخرى؛ وقد كان عليها تكبد تكاليف إزالة هذا التلوث. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نشير إلى حالتي ألمانيا واليابان، اللتان تلقتا تعويضات عن التلويث؛ وكندا، التي تنفذ برنامجا متواصلا تكلفته ١٠٠ مليون دولار أمريكي من المقرر استرداد تكاليفه في غضون عشرة أعوام؛ ومحمية جزيرة كاهو أولاو في هاواي، حيث يتم تنفيذ مشروع متواصل لإزالة التلوث تبلغ تكلفته ٤٠٠ مليون دولار أمريكي؛ وأداك في آلاسكا؛ وفورت أورد في كاليفورنيا؛ وحقل التدرب على القصف في باكلي بكلورادو؛ وفورت إيرون في كاليفورنيا؛ ومرفق التدريب التابع للجيش في كامب كروفت بكارولينا الجنوبية؛ والمحمية العسكرية في ماساشوستس، والعديد من المواقع الأخرى.

وقد فُرضت عمليات إزالة التلوث داخل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية بأمر من وكالة حماية البيئة. أما التبرير القانوني الذي يستند إليه فهو أن القواعد العسكرية تؤثر على نوعية الهواء بسبب الغبار الناتج عن عمليات البناء والهدم؛ والدخان المنبعث من الطائرات والمركبات؛ ومناولة المواد والنفايات الخطرة؛ والضوضاء؛ وتلوث مصادر المياه السطحية والجوفية؛ والأضرار اللاحقة بالموارد البيولوجية؛ وتلوث التربة وتآكلها.

وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، كشفت شيري و. غودمان، نائبة مساعد وزير الدفاع (الأمن البيئي للولايات المتحدة)، في بيانات تؤكد ما تقدم، أن وكالة حماية البيئة أغلقت المحمية العسكرية لماساشوستس (حقل التدريب على المدفعية) بسبب تلويث القذائف غير المنفجرة للمياه الجوفية.

خطورة حالة التلوث في بنما

إن المناطق الواقعة داخل الإقليم الوطني لبنما التي كانت عرضة للتلوث على يد جيش الولايات المتحدة بفعل المبيدات الحشرية، والذخائر غير المنفجرة، وشظايا الذخائر المتفجرة والترسبات الجوفية من النفايات السامة والكيميائية، تشمل مساحات قاحلة تماما لم تعد صالحة بتاتا لنمو النباتات. وثمة أيضا كميات كبيرة من هذه المواد جرفتها الأمطار باتجاه الأنهار وقد لاحظنا وجود الرصاص بالمياه السطحية والجوفية، وآثار معادن ثقيلة أخرى في النباتات التي يستهلكها الإنسان.

لقد كان بالإمكان تطوير جميع هذه المناطق بشكل من الأشكال، غير أنها ذهبت الآن أدراج الرياح بسبب المواد العسكرية المتفجرة والنفايات. ولا يسع جمهورية بنما أن تقبل تملص الولايات المتحدة الأمريكية من المسؤولية في هذا الصدد، لا سيما وأنه توجد بحوزتنا، كما أشرت سابقا، تقييمات تقنية كافية تؤكد أن تطهير هذه المناطق أمر ممكن، وأنه لن يلحق أي ضرر بالتنوع البيولوجي أو بالغابات.

سيادة الأمين العام،

وتوجه حكومة بنما من خلالكم طلبا رسميا، مرفقا طيه، بأن تجري الأمم المتحدة تحقيقا دقيقا في انتهاك الولايات المتحدة الأمريكية الجسيم لالتزاماتها. ونوجه انتباهكم إلى الحقائق الواردة أعلاه، بغرض تقديم طلب رسمي لتعميم هذه الرسالة للأغراض ذات الصلة، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار البنود ٤٧ و ٧٣ (ز) و ٨٠ و ٩٥ من جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، ونلتمس أيضا عرض الرسالة على مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه ميغيل أليمان
وزير الخارجية